

المجموعة اللاهوتية للقديس توما الأكويني

بتسليم

الدكتور زكريا إبراهيم

أستاذ الفلسفة المساعد بكلية الآداب - جامعة القاهرة

١ - مقدمة عامة

قيل إن أصحاب المذاهب الفلسفية الكبرى في تاريخ الفكر الأوروبي ثلاثة : أرسطو في العصور القديمة ، والقديس توما الأكويني في العصور الوسطى ، وهيجيل في العصور الحديثة . وكل واحد من هؤلاء العلاقة الثلاثة قد حاول أن يشيد للإنسان مسكنًا كونياً يكفل له الأمان ، ويضمن له التحرر من كل إحساس أليم بالقلق . وهكذا كان مذهب أرسطو الكوني cosmologique ، ومنذهب القديس توما اللاهوتي théologique ، ومنذهب هيجل المنطقي : logologique بمثابة محاولات ثلاث لوضع « نسق فكري » يزيل عن الإنسان شعوره بالغرابة ، ويخلق له ضرباً من الطمأنينة الروحية . وسنحاول — خلال عرضنا لمذهب القديس توما — أن نرى إلى أي حد نجح هذا المفكر المسيحي في بناء نسق فكري متكملاً، وجد فيه إنسان العصور الوسطى كل ما كان يصبو إليه من إحساس بالأمان sécurité .

بيد أن قيمة القديس توما الأكويني لم تتوقف عند العصور الوسطى ، بل هي قد امتدت أيضاً إلى العصور الحديثة ، بدليل أننا نشهد اليوم في العالم الغربي حركات

توماوية جديدة néo-thomisme تحاول أصحابها الارتداد إلى نزعة القديس توما الإنسانية المسيحية humanisme chrétien ، ويسعون جاهدين في سبيل حل مشكلات الإنسان الغربي المعاصر في ضوء الأصول العامة للفلسفة اللاهوتية التي وضع دعائمها القديس توما الأكويني . وهذا واحد من أنصار تلك الحركة — ألا وهو الفيلسوف الفرنسي المعاصر جاك ماريتن : J. Maritain — بحدثنا عن أصلية موقف القديس توما الأكويني بين غيره من الفلاسفة ، فيقسم المذاهب الفلسفية الكبرى إلى مجموعتين : مجموعة يدخل فيها الفلاسفة الذين يدرسون العقل ، ويتوقفون عند الماهيات ، ويجترئون بتأمل المقولات في سراء التجريد ، دون أن يهتموا بالوجود الفعلى أو الحقيقة العينية ، وهولاء هم الفلاسفة الذين سخرتهم أنقام أفلاطون ، فلم يعرفوا العالم ، بل تصوروه كتاباً من الصور ، يقلبون صفحاته ، ظانين أنهم بذلك إنما يلمسون الواقع ! وربما كان على رأس هذه الطائفة ، ديكارت ، ومبانش ، ولبيتس ، واسبينوزا ، وهيجيل ... الخ . وأما المجموعة الثانية من المذاهب الفلسفية فهي تلك التي يندرج تحتها الفلاسفة المعارضون

(في فرنسا) والكاردينال مرسيه Mercier (في بلجيكا) والأستاذ بورك Bourke (في أمريكا). وقد أصبح هناك كرسى خاص لفلسفة القديس توما بجامعة لوفان Louvain ببلجيكا، كما تزايد الاهتمام بالدراسات التوماوية في الجامعات الأمريكية،خصوصاً بعد نشر المؤلفات الكاملة للقديس توما الأكويني بنديبورك (سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩) في ٢٥ جزءاً، تحت إشراف الأستاذ بورك (جامعة تورنتو).

٢ - حياة القديس توما وإنتاجه

ولد القديس توما بروكاسكا Roccasecca (بالقرب من نابولي) عام ١٢٢٥ من أسرة نبيلة: فقد كان ابن أخي فريديرك باربروس، وابن عم هنري السادس وفريديريك الثاني. وحيثما بلغ من العمر خمس سنوات أُرسل إلى دير مون كاسن Mont-Cassin الذي كان يشرف عليه عمه، فظل يدرس فيه تسع سنوات، إلى أن بلغ من العمر أربعة عشر عاماً، فالتحق بجامعة نابولي (التي كان فريديريك الثاني قد أنشأها في يوليه ١٢٢٤)، وبقي بها حتى عام ١٢٤٤. وعلى الرغم من معارضة والده، فقد عزم القديس توما على الانضمام إلى سلك النظام الدومينيكي l'ordre des Dominicains، ومن ثم فقد سافر في نهاية شهر أبريل سنة ١٢٤٤ إلى باريس للدراسة بجامعتها. وهناك تعلم توما على القديس ألبير الكبير Albert le Grand ثلاثة سنوات (من ١٢٤٥ - ١٢٤٨)، إلى أن عهد إلى ألبير الكبير بتأسيس معهد ديني Studium generale بمدينة كولونيا Cologne، فاصطحبه في هذه المهمة توما الأكويني، وبقي معه هناك حتى عام ١٢٥٢. ثم لم يلبث توما الأكويني أن عاد إلى جامعة باريس في صيف عام ١٢٥٢، حيث عهد إليه بالتدريس في جامعتها سنة ١٢٥٦، وبقي بها حتى شهر يوليه عام ١٢٥٩.

للأفلاطونية من أمثال شوبنهاور ونيتشه وغيرهم ، من أرادوا العمل على تزييق «كتاب العصور» ، فلم يلبثوا أن حطموا الفلسفة ، وهدموا العقل نفسه ! وليس من شك في أن تحطم المثالية لا يعني بالضرورة الوصول إلى الواقعية : فإن تشويه العقل لا يكشف حما عن أعماق الحياة الإنسانية ، بل هو قد يؤدي أيضاً إلى تشويه معالم الوجود البشري . وبين هؤلاء وأولئك يجيء القديس توما الأكويني - فيما يقول جاك ماريتن - فيحترم العقل ، ويراعي المنطق ، ولكنها تجاهل في الوقت نفسه أن يقدس الحياة الإنسانية ، وأن ينحدر إلى أعماق الوجود البشري . ومن هنا فإننا نراه يمضي دائماً من العقل إلى الوجود existence إلى intelligence نفسه . ولئن كان القديس توما الأكويني قد اشتهر بنزعته العلمية الكلاسيكية ، وروحه المنطقية الصارمة ، وميله إلى الجدل والمناقشة ، إلا أنها لا تجده ينظر إلى الوجود على أنه «كتاب من الصور» ، بل هو ينظر إليه على أنه سراء حقيقة وأرض حقيقة ، فيمضي إلى الكشف بما فيه من «أشياء» تفوق كل ما في مذاهب صانعي الفلسفات من «أفكار» ! وليس «المجموعة اللاهوتية» سوى محاولة فلسفية ضخمة قام بها القديس توما الأكويني من أجل الكشف عن مكانة الإنسان في قلب الوجود ، بوصفه ذلك «الخلوق» الذي أضفى عليه الله نعمة العقل ، وجعل منه محور الكون .

وربما كان من المفارقات العجيبة أنها لا نكاد نجد اليوم بين فلاسفة القرن العشرين تلاميذ مخلصين لأرسطو أو أتباعاً حقيقيين لهيجل ، ولكننا نجد في أوروبا وأمريكا أنصاراً أو فياء للقديس توما الأكويني . ولئن كان أصحاب هذا الاتجاه يستلهمون روح القديس توما ، أكثر مما يرددون أقواله ، إلا أنها لنمح لديهم تأثيراً واضحاً بتلك النزعة الإنسانية المسيحية التي أرسى قواعدها توما الأكويني في القرن الثالث عشر الميلادي .

وربما كان أظهر أعلام هذه الحركة في الفكر الغربي المعاصر إن في جلسون E. Gilson وجاك ماريتن

(ب) شروح على كتاب ديونيسيوس الأريو باغي المزعم : «الأسماء الإلهية» De Divinis Nominibus (وقد كتبها سنة ١٢٦١) .

(ج) شروح على «كتاب العدل» Liber de Causis (الذى نجهل صاحبه) ، وقد كتبها عام ١٢٦٨ .

(د) شروح على كتب أرسطو المختلفة ، كتبها في الفترة ما بين سنة ١٢٦١ وسنة ١٢٧٢ . ومن أهمها شرح كتاب «الطبيعة» ، وكتاب «ما بعد الطبيعة» ، وكتاب «الأخلاق النيقوماضية» ، وكتاب «السياسة» وكتاب «النفس» ، وكتاب «التحليلات الثانية» ، وكتاب «السماء» ، وكتاب «الكون والفساد» ، وكتاب «العبارة» . . . الخ .

ثالثاً : كتب تناول بالبحث بعض المسائل أو المناقشات : Quaestiones Disputotae ، ومن أهمها :

(أ) كتاب «في الحقيقة» De Veritate (١٢٥٦ - ١٢٥٩) .

(ب) كتاب «في القوة» De Potentia (١٢٥٩ - ١٢٦٣) .

(ج) كتاب «في الشر» De Malo (١٢٦٣ - ١٢٦٨) .

(د) كتاب «في الخلوقات الروحية» De Spiritualibus Creaturis (١٢٦٩ - ١٢٧١) .

(هـ) كتاب «في النفس» De Anima (١٢٦٩ - ١٢٧١) .

رابعاً : رسائل صغيرة Opuscula لعل أهمها : (أ) «في الوجود والماهية» De Ente et Essentia (سنة ١٢٥٦) .

(ب) «في سرمدية العالم» De Aeternitate Mundi (سنة ١٢٧٠) .

(ج) «في وحدة العقل» De Unitate Intellectus (سنة ١٢٧٠) .

(د) «في الجواهر المنفصلة» De Substantiis Separatis (سنة ١٢٧٢) .

وذاع صيت القديس توما - بسبب علمه الغزير وثقافته الواسعة - فاستدعاه البابا عام ١٢٥٩ إلى بلاطه الخاص ، وبقي القديس توما بساحة بابا روما من سنة ١٢٥٩ إلى ١٢٦٨ . وحيثما انتشرت الحركة الرشدية Averroïsme بجامعة باريس ، انتقل القديس توما مرة أخرى إلى تلك الجامعة (سنة ١٢٦٩) للعمل على مناهضة أنصار ابن رشد من رجالات اللاهوت المسيحي . وقد بقى القديس توما بجامعة باريس حوالي ثلاثة سنوات ، ثم عاد مرة أخرى عام ١٢٧٢ إلى نابولي للقيام بمهمة التدريس بجامعتها . وهناك أسس القديس توما معهدًا لاهوتياً كان كعبة لرواد العلم من كل أركان العالم ، فتلقى على يديه الكثيرون ، وانتشرت آراؤه في مختلف أرجاء العالم . وقد كان القديس توما في طريقه إلى مجمع ليون ، حينها فاجأه منهية بدير فوسا - Fossa-Nouva سنة ١٢٧٤ وما يتجاوز من العمر التاسعة والأربعين . وهكذا توفى هذا العالم اللاهوتي الكبير بعد حياة مليئة بالنشاط العلمي والروحي ، مختلفاً وراءه ثروة ضخمة من الإنتاج الفلسفى واللاهوتى ، كتب معظمها في العشرين سنة الأخيرة من حياته الفكرية ، وملأ بها ما يزيد عن خمسة وعشرين مجلداً ضخماً ، أو حوالي سنتين كتاباً ورسالة وربما كان في إمكاننا أن نصنف مؤلفات القديس توما على النحو التالي :

أولاً : مؤلفات رئيسية كبيرة لعل أهمها : «مجموعة الرد على الكفار» (أو الأمم) Summa Contra Gentiles (وقد كتبها سنة ١٢٦٠) ، ثم «المجموعة اللاهوتية» Summa Theologica (التي تعد أضخم إنتاج له) وقد كتبها في الفترة من سنة ١٢٦٥ إلى سنة ١٢٧٢ .

ثانياً : شروح وتعليقات على كتب الفلاسفة المختلفين ، لعل أهمها :

(أ) شروح على كتاب بوئيروس Boethius في التشليث De Trinitate (وقد كتبها خلال عامي ١٢٥٧ و ١٢٥٨) .

٣ - تحليل كتاب «المجموعة اللاهوتية»

سائر العلوم؟» ، وفي الفصل السادس : «هل هذا التعليم حكمة؟» وفي الفصل السابع : «هل الله هو موضوع هذا العلم؟» ، وفي الفصل الثامن : «هل هذا التعليم استدلالي؟» ، وفي الفصل التاسع : «هل ينبغي التجوز في الكتاب المقدس؟» ، وفي الفصل العاشر : «هل للكتاب المقدس تحت لفظ واحد مuman كثيرة؟» ؟ وفي كل هذه الفصول ، يستعرض القديس توماً آراء المعارضين ، ثم حاول تفنيدها بالأدلة المنطقية المقنعة ، سارداً حججه المختلفة حجة بعد أخرى ، منتقلًا دائمًا من المقدمات إلى النتائج المترتبة عليها بالضرورة . وهكذا الحال أيضًا في البحث الثاني الخاص بوجود الله ، فإننا نجده يتتساع في الفصل الأول قائلاً : «هل وجود الله بين بنفسه؟» ، وفي الفصل الثاني : «هل وجود الله متبرهن؟» ، وفي الفصل الثالث : «هل الله موجود؟» وهكذا الحال في جميع مباحث الكتاب :

(أ) مشكلة العقل والنفل :

يفرق القديس توما بين الفلسفة بصفة عامة (أو théologie الميتافيزيقا بصفة خاصة) وبين علم اللاهوت يقول إن الفلسفة تستعين بالعقل في بحثها – والعقل شائع بين الجميع – في حين أن علم اللاهوت إنما يستند إلى الوحي؛ والوحي لم ينزل إلا على أشخاص معودين ولكن القديس توما يعود فيه قرار أن العقل والوحي وسليتان من وسائل المعرفة ، وأنهما قد صدران عن أصل واحد مشترك ما دام الله هو الذي أودع العقل في الإنسان ، وهو الذي أعلن للناس حقائق الوحي . ولما كانت «الحقيقة لا يمكن أن تتعارض مع الحقيقة» ، لأن القضايان المتناقضتين لا بد أن تكون الواحدة منها صادقة بالضرورة ، والأخرى كاذبة بالضرورة ، فإن الحقيقة لا بد من أن تكون واحدة ، وإذا كانت كذلك ، فقد لزم أن يكون العقل والإيمان سيفين يؤديان إلى تلك الحقيقة الواحدة . ولكن الإنسان لا يستطيع أن يصل عن طريق العقل وحده إلى كافة

ليس من السهل على الباحث أن يحلل كتاباً ككتاب «المجموعة اللاهوتية» : فإن هذا العمل الفلسفى الضخم الذى يبلغ ٢٠٠٠ صفحة إنما مثل «كتارائية هائلة من الأفكار» هبات لأى وصف أن يأتى على تفاصيلها . وإن فحسبنا أن نرسم الخطوط العريضة لهذا المصنف الكبير ، مع العمل في الوقت نفسه على إبراز الخيط الأساسى الذى يربط بين شتى أنسجة هذا النسق الفكرى الهائل . وربما كانت السمة البارزة التي تسم بطبعها كل ما كتبه توما الأكويني هي هذا «التكامل الفكري» العجيب الذى يجعل من الفلسفة التوماوية «سيمفونية عقلية» تتعاقب أنغامها في اتساق وانسجام : وسواء نظرنا إلى فلسفة توما النظرية ، أم توجهنا بأبصارنا نحو فلسفته العملية ، أم ركزنا انتباها في تصوره للحياة الروحية ، فإننا لن نجد أنفسنا في كل هذه الحالات إلا بإيزاء جهد فلسفى مخلص ، من أجل إزاحة النقاب عن أسرار الوجود ، وخفايا الكون ، وخفايا الإنسان ، في ضوء أثر الوحي ، وهداية العقل . . .

وأما المنهج الذى اصطنعه القديس توما في كل مباحث هذا الكتاب فهو منهج أرسسطو الذى يقوم على تحديد المشكلة ، وحصر أوجه الإشكال فيها ، باستعراض شتى الشكوك التى تثار حولها ، ثم العمل على الإجابة عنها بالأدلة المنطقية المقنعة . ولنضرب لذلك مثلاً فنقول : إن القديس توما يتعرض في البحث الأول من كتابه لدراسة التعليم المقدس ، وتحديد مضمونه ، ومعرفة مواضعه ، فزarah يتتساع في الفصل الأول : «هل تمس الحاجة إلى تعليم غير التعاليم الفلسفية؟» ، وفي الفصل الثاني : «هل التعليم المقدس علم؟» ، وفي الفصل الثالث : «هل التعليم المقدس علم واحد؟» ، وفي الفصل الرابع : «هل التعليم المقدس علم عملي؟» ، وفي الفصل الخامس : «هل التعليم المقدس أشرف من

منها الفكر أصول المعرفة . ومعنى هذا أن الإنسان في رأى القديس توماً — لا يملك أية معرفة فطرية ، ما دامت كل المعرف إلما تحصل في صميم الحياة عبر تجربة تحدث في المكان وتنقضى في الزمان . والتجربة الحسية إلما هي التي تتحقق الاتصال بين الإنسان والعالم المادي ، فهوئى مثابة الدعامة الأساسية لكل معرفة بشرية . وبهذا المعنى يمكننا أن نقول إن الفلسفه التوماوية إلما هي أولاً وبالذات «فلسفه تجربة» ، ولكنها ليست مجرد «فلسفه تجربة» تتوقف عند الخبرات الحسية ، وتأتي أن ترى في ترقى الفكر سوى مجرد صورة مترقبة من الإحساسات والصور الحسية . وآية ذلك أن القديس توماً ينسب إلى الفكر دوراً هاماً ، فيقول إن في استطاعة الفكر — ابتداء من تلك المعطيات الحسية الواردة إليه عن طريق التجربة — أن يتوصل إلى معارف تمتد فيها وراء عالم الحس . فللفكر نشاطه الخاص الذي يتمثل في عملية تكوين «المدركات الكلية» أو «الأفكار الخبرية» ابتداء من المعطيات الحسية أو الخبرات الجزئية . فالتجربة الحسية — مثلاً — تضع بين أيدينا الكثير من الأشياء الحمراء ، ولكننا نستطيع عن طريق الفكر أن نعزل اللون الأحمر عن هذه الأشياء لكي ندركه باعتباره مفهوماً مجرداً أو مدركاً كلياً . ومعنى هذا أننا ننفذ إلى «الكلى» عبر «الجزئي» ، أو نحن — على الأصح — نجحد «الدرك الكلى» من «الجزئيات الحسوسة» . وما دامت «الجزئيات» ليست سوى نماذج أو عينات من «الكليات» ، فإن عملية «التجريد» التي يقوم بها العقل إلما هي عملية مشروعة توصلنا إلى معارف حقيقة .

وحيثما يفرق توماً الأكوني بن «العلم» ، و «الإيمان» ، على أساس أن موضوع العلم هو «المرئي» ، في حين أن موضوع «الإيمان» هو «اللامرأي» ، فإنه يريد بذلك أن يحصر العلم في نطاق «العالم» ، ما دامت نقطة انطلاقه إلما هي «التجربة» ولكن العلم ينطلق من هذه الدعامة الحسية ، لكي يمارس

الحقائق الدينية ، لأن بين هذه الحقائق الغبية ما يمتنع على العقل إدراكه ، فلا بد من أن تنضاف إلى هداية العقل أنوار الوحي ، حتى يتسع للإنسان إدراك تلك الأسرار الفائقة للعقل . وإن في العقل والنفل ليسا نقاصين ، بل هما خطوتان متتاليتان تكمل الواحدة منهما الأخرى في مجال المعرفة .

حقاً إن في استطاعة العقل — بمفرده — أن يتوصل إلى إثبات وجود الله ، ووحدانيته ، وخلود الروح ، وغير ذلك من الحقائق ، ولكن هناك حقائق أخرى هي دون متناول العقل ، كالثالث ، والخلق في الزمان . الخ ليس للإنسان محيص عن الوحي يكمل به قواه الطبيعية الناقصة العاجزة بذاته عن بلوغ أمثال هذه الحقائق التي لا يرق العقل إلى فهمها . ومع ذلك ، فإننا نرى القديس توماً يعلى من شأن العقل البشري ، و يجعل من الفلسفه أعلى صورة من صور النشاط الإنساني ، على اعتبار أن الغاية النهاية للفلسفه إلما هي الوصول إلى الله . وحيثما يتحدث القديس توماً حديث الفيلسوف ، فإننا نراه يجتزئ بالأدلة العقلية ، دون إقحام للإيمان الديني في صميم عملية البرهنة . وما دام العقل هو الوسيلة الوحيدة التي يستطيع الإنسان عن طريقها أن يفهم المقاصد الإلهية نفسها ، فيليس بدعاً أن ترى القديس توماً الأكوني يشيد بنشاط العقل الإنساني ، وليس بدعاً أيضاً أن نراه يقيس مدى مشروعية كل سلوك بشري بدرجة «معقوليته» . ولعل هذا هو السبب فيما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن فلسفة القديس توماً فلسفة «عقلية» تردد للعقل البشري اعتباره ، وتعلى من شأن التأمل أو المشاهدة ، و يجعل الصداره في الإنسان للعقل على الإرادة .

بيد أن فلسفة القديس توماً هي في الواقع «فلسفه تجربة» ، قبل أن تكون مجرد «فلسفه عقلية» : لأن صاحب «المجموعة اللاهوتية» يتخذ نقطة انطلاقه (كما فعل أرسطو من قبل) من المعطيات الحسية التي تهدنا بها التجربة ، على اعتبار أنها المواد الوحيدة التي يستمد

لَكَى يَصْلُوَا إِلَى «الْمَعْلُولِ» . وَالْحَقُّ أَنْ أَدْلَةً وَجُودَ اللَّهِ عَنْ الْقَدِيسِ تُوْمَا لَا يَمْكُنُ أَنْ تَبْدُأْ مِنْ «الْوَاحِدِ» الَّذِي تَصْدُرُ عَنْهُ جَمِيعُ الْأَشْيَاءِ ، لَكَى تَتَنَقَّلَ إِلَى بَاقِي الْمَوْجُودَاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّدْرِجِ ، بَلْ هِيَ تَبْدُأْ مِنْ «الطَّبِيعَةِ» نَفْسَهَا ، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ الْمَوْضُوعَ الْمَبَاشِرَ الَّذِي يَجْدُهُ الْعُقْلُ الْبَشَرِيُّ أَمَامَهُ (فِي حَالَتِهِ الطَّبِيعِيَّةِ الرَّاهِنَةِ) إِنَّمَا هُوَ الْأَشْيَاءُ الْمَادِيَّةِ . وَتَبَعًا لِذَلِكَ فَإِنْ هُنَّا كَخَمْسَةَ أَدْلَةٍ عَلَى وَجُودَ اللَّهِ .

الدليل الأول : يأخذ القديس توماً عن أرسطو دليلاً المعروف باسم دليل المركب الأول ، فيقول إن الحركة موجودة في العالم ، ما دمنا شاهدنا حواسنا تحرك الكثير من الأشياء ، ولكن لما كانت الحركة إنما تعني انتقال الموجود من حالة القوة إلى حالة الفعل ، ولما كان هذا الانتقال يستدعي وجود موجود يكون هو نفسه في حالة فعل ، فإنه لا بد للمتحرك إذن من مركب . ولما كان المركب هو نفسه في حالة حركة ، فإنه لا بد من افتراض محرك آخر يكون هو مبعث حركته . ولكننا لن نستطيع أن نستمر هكذا إلى ما لا نهاية ، منتقلين دائماً أبداً من محرك إلى آخر ، وإنما لا بد لنا من أن تتوقف عند محرك غير متحرك ، وهذا المركب الأول إنما هو الله .

الدليل الثاني : يقوم هذا الدليل على مفهوم «العلة الفاعلية» : فاننا نلاحظ في العالم الحسي أن هناك نظاماً من «العلة الفاعلية» ، يعني أن العلة الفاعلية الواحدة لا تحدث معلومها مباشرة ، بل عن طريق بعض الوسائل المحددة ، كالذراع الذي يدفع الحجر مستعيناً بعضاً . ولسنا نعرف حالة واحدة يمكن أن يكون فيها الشيء علة فاعلية لنفسه ، إذ لو كان كذلك ، لكان متقدعاً على ذاته ، وهذا محال . ولما كان من المشاهد في سلسلة العلل الفاعلية المتعاقبة بنظام ، أن الأولى منها علة للمتوسطة ، والمتوسطة علة للمتأخرة ، سواء أكانت العلة المتوسطة واحدة أم متعددة ، فإن من غير الممكن الاستمرار في سلسلة العلل الفاعلية إلى ما لا نهاية

نشاطه الخاص المنحصر في عمليات الاستدلال والحكم والتجريد ، فيتوصل عن هذا الطريق إلى أفكار كلية مجردة . ولئن كان للمدركات الكلية التي هي منتجات النشاط الذهني علاقة طبيعية بالمعطيات العينية الفردية التي يمدنا بها الإدراك الحسي ، إلا أن هذه المدركات الكلية قيمة موضوعية (على الرغم من نفسها) ، وبالتالي فإنها تخبرنا بشيء عن حقيقة أمر «الواقع» في ذاته la réalité en elle-même .

(ب) مشكلة وجود الله :

يَهُمُ الْقَدِيسُ تُوْمَا الْأَكْوَبِيُّ بِدِرَاسَةِ مَشْكُلَةِ وَجُودِ اللَّهِ ، فَنَرَاهُ يَعْرُضُ فِي الْمَبْحَثِ الْ ثَالِثِ مِنْ مِبَاحَثِ «الْمَحْمُومَةِ الْلَّاهُوَتِيَّةِ» لِمَنَاقِشَةِ حَجَجِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ وَجُودِ إِلَهٍ ، مُلْخَصًا هَذِهِ الْحَجَجِ فِي اعْتِراضَيْنِ أَسَاسِيَّيْنِ : أَوْلَاهُمَا هُوَ الْاعْتِرَاضُ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا كَانَ مَعْنَى كَلْمَةِ «الله» إِنَّمَا هُوَ الْخَبْرِيَّةُ الْلَّامِتَانِيَّةُ ، فَإِنْ مُجَرَّدُ وَجُودِ الشَّرِّ فِي الْعَالَمِ إِنَّمَا هُوَ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ اللَّهِ : إِذْ لَوْ كَانَ ثُمَّةُ إِلَهٍ ، لَمَا كَانَ فِي الْعَالَمِ شَرٌ . وَأَمَّا الْاعْتِرَاضُ الثَّانِي فَهُوَ الْقَائِلُ بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بَنَا إِلَى افْتَرَاضِ وَجُودِ إِلَهٍ ، مَا دَامَ فِي اسْتِطَاعَتِنَا أَنْ نَفْسِرَ كُلَّ مَا نَرَاهُ فِي الْعَالَمِ بِإِرْجَاعِهِ إِلَى مِبْدَأْ وَاحِدٍ أَلَا وَهُوَ الطَّبِيعَةُ ، وَمَا دَامَ فِي اسْتِطَاعَتِنَا أَيْضًا أَنْ نَفْسِرَ كُلَّ الْأَفْعَالِ الْإِرَادِيَّةِ بِإِرْجَاعِهَا إِلَى مِبْدَأْ وَاحِدٍ أَلَا وَهُوَ الْعُقْلُ الْبَشَرِيُّ أَوْ الْإِرَادَةُ الْبَشَرِيَّةُ . وَإِذْ فَإِنَّهُ لَا مَوْجِبٌ لِإِقْحَامِ مِبْدَأِ تَفْسِيرِ آخَرِ نَطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمَ «الله» .

يَدِيْ أَنَا لَوْ أَعْمَلْنَا النَّظَرَ إِلَى الْمَشْكُلَةِ — فَمَا يَقُولُ الْقَدِيسُ تُوْمَا الْأَكْوَبِيُّ — لَوْجَدْنَا أَنَّ الْكِتَابَ الْمَقْدِسَ عَلَى حَقِّهِ يَقُولُ عَلَى لِسَانِ اللَّهِ : «أَنَا هُوَ الْمَوْجُودُ» (سَفَرُ التَّشْيِيَّةِ ٣ : ١٤) . وَآيَةُ ذَلِكَ أَنْ هُنَّا كُلُّ الْمُؤْمِنِينَ تَقْتَدِيْنَا إِلَى اللَّهِ) وَجَمِيعُهَا تَبْدُأْ مِنْ «الْمَعْلُولِ» لَكَى تَرْقَى إِلَى «الْعَلَةِ» ، عَلَى طَرِيقَةِ أَرْسَطَوِ فِي كِتَابِ «الْتَّحْلِيلَاتِ الْثَّانِيَّةِ» ، بِعِكْسِ مَا كَانَ يَفْعَلُ الْأَفْلَاطُونِيُّونَ الْمُحْدَثُونَ الَّذِينَ كَانُوا يَبْدَأُونَ مِنْ «الْعَلَةِ»

الدليل الرابع : يختلف هذا الدليل عن سائر الأدلة السابقة التي تقدمت عليه ، لأنه لا يكاد يرتبط بالتقليد المسيحي العام ، على العكس من الأدلة الثلاثة السابقة : والأساس الذي يقوم عليه هذا الدليل إنما هو ما يلاحظ في الأشياء من تدرج . فنحن نشاهد في عالم التجربة أن هناك أشياء أكثر خرية ، وأشياء أخرى أقل خرية ، كما أن هناك أشياء أكثر نبلا ، وأخرى أقل نبلا ، وأشياء أكثر صدقًا ، وأخرى أقل صدقًا ، وهم جرا . ولكن « أكثر » و « أقل » لا تصدقان على الأشياء المختلفة ، اللهم إلا بالقياس إلى « حد أقصى » يكون بمثابة المعيار الذي تفاص به درجة تفاوت الأشياء . فنحن لا نعرف ما هو « أحسن » إلا بالقياس إلى « الأحسن » ، ونحن لا نعرف ما هو « أجمل » ، إلا بالقياس إلى « الأجمل » ، ونحن لا نعرف ما هو « أصدق » إلا بالقياس إلى « الأصدق » ، وهم جرا . ولنضرب لذلك مثلا فنقول إننا نقيس درجة حرارة الأشياء المحسوسة بالرجوع إلى النار التي تمثل « الحد الأقصى » للحرارة ، فنقول عن هذا الشيء أو ذاك إنه أكثر حرارة أو أقل حرارة ، بقدر درجة اقترابه من أكثر الأشياء حرارة ، ألا وهي النار . وكما أن النار التي هي الحد الأقصى للحرارة (أو الدفع) إنما هي علة سائر الأشياء الحارة (أو الدافئة) ، فإن « الحد الأقصى » لأى جنس من الأجناس إنما هو علة لكل ما يتدرج تحت هذا الجنس . وبالمثل ، يمكننا أن نقول إن شئ درجات الكينونة ، والحق ، والخيرية ، إنما تتحدد بالإشارة إلى « موجود أسمى » هو أعلى الموجودات كينونة ، وحقاً ، وخبرية . وهذا الموجود الذي هو علة ما في الأشياء من وجود وخبرية وكما إنما هو ذلك الموجود الأسمى الذي نطلق عليه اسم « الله » .

الدليل الخامس : ينطلق هذا الدليل من « الغائية » المشاهدة في هذا العالم ، لدى الكائنات المادية التي لا تتمتع بأى عقل أو أية معرفة ، فيقول إن الأجسام الطبيعية التي تتجه نحو غایات أو أهداف لا يمكن أن

ولو أننا أسقطنا العلة ، لسقط المعلول أيضاً . وإذا فلأ أنا افترضنا عدم وجود علة أولى في سلسلة العلل الفاعلية ، لكن علينا أن نسلم بعدم وجود علة متأخرة ، ولا علة متوسطة . ولكننا لو قلنا بإمكان التسلسل إلى ما لا نهاية في نظام العلل الفاعلية ، لكن علينا أن ننكر وجود علة فاعلية أولى ، وبالتالي لكان علينا أيضاً أن ننكر وجود علل فاعلية متأخرة ووجود علل فاعلية متوسطة ، وهذا كله محال . وإذا فلا بد لنا من التسليم بوجود علة فاعلية أولى ، ألا وهي ما اصطلاحنا على تسميته باسم « الله » .

الدليل الثالث : يستعين القديس توما في هذا الدليل بمفهومين معروفين كانا متداولين لدى المشائين العرب ألا وهم مفهوم « الممكن » ومفهوم « واجب الوجود » وهو يسير في هذا الدليل على مرحلتين : مرحلة ينتقل فيها من « الممكن » إلى « واجب الوجود » ، ومرحلة أخرى ينتقل فيها من « واجب الوجود بغيره » إلى « واجب الوجود بذاته » . وهو يقول في هذا الدليل إننا نشاهد في الطبيعة أشياء حادثة ، معنى أنها يمكن أن توجد ويمكن ألا توجد . آية ذلك أننا نري في الأشياء المحسوسة كوناً وفساداً ، والكون والفساد إنما يعنيان أن هذه الأشياء « ممكنة » ، لا « واجبة الوجود » . ولما كان « الممكن » إنما هو ما يمكن أن يوجد أو ألا يوجد ، فإن « الممكن » لا بد من أن يستمد وجوده من « الضروري » أو « واجب الوجود » . والحق أن مبدأ الكون والفساد إنما يمكنه في « النساء » ، و « النساء » — في نظر القديس توما — هي « واجب الوجود بغيره » . ولكن لما كان من غير الممكن الاستمرار في سلسلة الموجودات « واجبة الوجود بغيرها » إلى ما لا نهاية ، فإنه لا بد لنا من التوقف عند موجود يكون « واجب الوجود بذاته » ، ألا وهو الله . وهكذا نري أن الله يستمد ضرورته من ذاته ، وأنه هو الذي يخلع « الضرورة » على تلك الموجودات الأخرى التي قلنا عنها إنما « واجبة الوجود بغيرها » .

للصفات الإلهية ، وإنما حسبنا أن نشير إلى أن القديس توما يناقش (مثلا) في البحث السادس صفة الخيرية المطلقة ، فيثبت لنا بالأدلة المدققة أن الله هو الخير الأعظم ، وأنه وحده خير ماهيته ، وأن جميع الأشياء خيرة بالخيرية الإلهية ، بينما نراه يتعرض في البحث السابع للدراسة عدم تناهى الله ، فيحاول أن يثبت لنا أن الله غير متنه ، وأنه ليس ثمة شيء سوى الله غير متنه في الماهية . . . ويعنى القديس توما في حديثه عن صفات الله ، فيظهرنا في البحث الثامن على أن الله موجود في جميع الأشياء ، ويحاول في المباحث التالية أن يبرهن لنا على أن الله سرمدى لازمانى ، فيقدم لنا في البحث العاشر (مثلا) دراسة طريفة لمشكلة الزمان ، وعلاقته بالسرمدية ، ويسأله عما إذا كان يصح أن يقال عن الله إنه « خالد » . . . الخ .

ومن المباحث الهامة التي ينبغي لنا أن نتوقف عندها قليلا دراسة القديس توما لمشكلة العلم الإلهي في البحث الرابع عشر . فنحن هنا نراه يقدم لنا بحثاً وافياً لهذه المشكلة ، فيتساءل مثلا : هل يعلم الله كل شيء ؟ وهل علم الله هو علة الأشياء ؟ وهل يعرف الله اللاموجودات ؟ وهل يعرف الشرور ؟ وهل يعرف الجزئيات ؟ وهل يقدر أن يعرف غير المتناهيات ؟ وهل يتعلق علمه بالحوادث المستقبلة ؟ وهل يعرف القضايا ؟ وهل علمه متغير ؟ وهل علمه بالأشياء نظرى ؟ . . . الخ .

وخلال رأى القديس توما في هذا الصدد أن الله عالم عملاً محيطاً ، ولكنه لا يرى الأشياء في ذاتها ، بل في ذاته هو ، من حيث أن ماهيته تشتمل على مشابهة باق الأشياء . فالله - في نظر القديس توما - يعقل ذاته ، ويحيط علمًا بذاته ، وتعقله عن جوهره ، ولكنه أيضاً يعرف غيره ، وهو يعرف غيره معرفة خاصة . . . الخ

والله في الوقت نفسه هو العلة المثالية والعلة الغائية لجميع الأشياء . فهو علة مثالية للمخلوقات ، من حيث أن المخلوقات - وإن كانت لا تتوصّل إلى مشابهته محسب طباعها مشابهة النوع ، كما يشبه الإنسان المولود

تكون هي مصدر هذه « الغائية » ، ما دامت لا تعرف « الغایات » التي تعمل من أجلها . ولكن ، لما كانت هذه « الغایات » إنما تتحقق دائمًا باطراد واتساق ، فلا بد من أن يكون مصدرها عقلاً يريدها ، ويعمل على تحقيقها . وإذن فلا بد من وجود « عقل » أسمى يعمل على تحقيق تلك « الغایات » ، ويسعى دائمًا نحو بلوغ هذه « الأهداف » ، يقتضى ما لديه من معرفة وذكاء . وكما أن الرامي هو الذي يطلق السهم فيصيب الهدف فكذلك لا بد من أن يكون وراء تلك الغائية الطبيعية قوة علينا هي التي تكفل للطبيعة النظام وتتضمن لها الاطراد . وإذن فلا بد من أن يكون هناك موجود عاقل يوجه جميع الأشياء الطبيعية نحو غاياتها ، وليس هذا الموجود سوى « الله » .

(ج) مشكلة صفات الله :

لو أنها عاودنا النظر إلى أدلة القديس توما الأكوني على وجود الله ، لتحققنا من أن كل دليل من هذه الأدلة إنما يكشف لنا عن وجه من أووجه الحقيقة الإلهية بوصفها علة للعالم . فالدليل الأول يبين لنا أن الله هو المحرك الأول . والدليل الثاني يظهرنا على أن الله هو العلة الأولى . والدليل الثالث يثبت لنا أن الله هو واجب الوجود بذاته . والدليل الرابع يكشف لنا عن طبيعة الله بوصفه الموجود الأسمى والمحرر الأسمى . والدليل الخامس يبين لنا أن الله هو منظم الأشياء المادية . وإن فإن الموجود الضروري أو « واجب الوجود بذاته » هو وجود مخصوص ، وفعل خالص ، لا متحرك ، ثابت ، بسيط ، يعنى أنه لا بد لنا من أن ننفي عنه الحركة ، والتغير ، والانفعال ، والتركيب .

بيد أن القديس توما الأكوني لا يقنع بنسبة هذه الصفات إلى الله بطريقة تقريرية محضة ، بل هو يعمد إلى مناقشتها واحدة بعد الأخرى في مباحث طويلة من جموعه الالاهوتية . وليس في وسعنا - بطبيعة الحال - أن نأتي على تفاصيل هذه المناقشات الفلسفية المنسوبة

مخلوق موجوداً بالفعل ، إلا أنه ليس فعلاً صرفاً ، وبالتالي فإن جانب القوة فيه مخلوق .

(د) مشكلة خلق العالم :

يناقش القديس توما اعتراضات الفلسفه على فكرة «الخلق من العدم» ، فيقول إن المتقدمين قد أجمعوا على أنه لا يمكن أن يصنع شيء من لا شيء . هذا إلى أن رأي الفلسفه السابقين قد انعقد على أن أضداد المبادئ الأولى لا يمكن أن تكون مقدورة الله : فإن الله لا يستطيع أن يجعل الكل أصغر من أحد أجزائه ، أو أن يجعل نفي شيء وإثباته مجتمعان معًا ، وبالتالي فإن الله لا يقدر أيضاً أن حدث أو شيئاً من لا شيء ، وفضلاً عن ذلك فإن الخلق هو التغيير ، وكل تغير لا بد من أن يتحقق في موضوع ، ما دامت الحركة هي فعل موجود بالقوة . وإذا فان من الحال أن يصنع الله شيئاً من لا شيء . وبالإضافة إلى كل هذا ، فإنه لا يمكن قطع مسافة غير متناهية ؛ وبين الوجود والعدم مسافة غير متناهية ، فليس في الإمكان إذن أن يفعل شيء من لا شيء .

ورد القديس توما على هذه الاعتراضات أنه لو كان الله لا يفعل شيئاً إلا من شيء سابق في الوجود ، لكان ذلك السابق غير معلول لله ، ولكن من الحال أن يوجد شيء غير صادر عن الله ، ما دام الله هو العلة الكلية للوجود بأسره . وإذا فلا بد من أن يقال أن الله يصدر الأشياء إلى الوجود من العدم . هذا إلى أن متقدمي الفلسفه لم يلاحظوا إلا صدور المعلولات الجزئية عن العالل الجزئية ، ومثل هذه العالل الجزئية لا تفعل إلا في موجود سابق ، ومن هنا فإنهم قد أجمعوا على القول بأنه لا يفعل شيء من لا شيء . ولكن مثل هذا الأصل لا محل له في الصدور الأولى عن مبدأ الأشياء الكلي . وأما القول بأن الخلق مجرد تغير فهو طريقة من طرق التصور ، ولكن شتان بين أن يكون الشيء الواحد بعينه مختلفاً الآن عما كان عليه من قبل ، وبين أن يكون

الإنسان الوالد – إلا أنها تتوصل إلى مشابهته بحسب تمثيل الحقيقة المعقولة منه ، كما يشابه البيت الذي في المادة البيت الذي في عقل الصانع . وهو علة غائية للمخلوقات ، من حيث أن جميع الأشياء تشتق إلى الله على أنه غايتها ، باشتياقها لأي خير ما شوقاً عقلياً أو حسناً أو غريزياً ، دون معرفة ، إذ ليس لدى حقيقة الخير والمشتهى ، اللهم إلا بحسب كونه مشركاً في شبه الله .

ويكرس القديس توما المبحث الرابع والأربعين من كتابه لدراسة صدور المخلوقات عن الله باعتباره العلة الأولى لجميع الموجودات ، فزarah يثبت في الفصل الأول من هذا المبحث أنه من الضروري أن يكون كل موجود مخلوقاً من الله : لأنه إذا وجد شيء في شيء بالمشاركة ، فلا بد أن يكون مسبباً فيه بما هو موجود فيه بالذات : كالحديد الذي يصير ذا نار من النار . فالله هو الوجود القائم بنفسه ، والوجود القائم بنفسه لا يمكن أن يكون إلا واحداً . وإذا فإن كل ما عدا الله ليس هو عن وجوده ، بل هو موجود بالمشاركة . وتبعاً لذلك فإنه لا بد من أن تكون جميع الموجودات المختلفة في درجة كمال الوجود باختلاف اشتراكتها فيه ، صادرة عن موجود واحد أول بالغ نهاية الكمال في الوجود . وهذا ما حدا بأفلاطون إلى القول بأنه لا بد من إثبات الوحدة قبل كل كثرة . وأما في الفصل الثاني من هذا المبحث فإننا نرى القديس توماً يثبت أن الميولي الأولى مخلوقة من الله ، باعتبار أن الميولي هي المبدأ الأول الانفعالي ، في حين أن الله هو المبدأ الأول الفعلى ، والانفعالي هو مدلول الفعل . فلا بد إذن من أن يكون المبدأ الأول الانفعالي مدلولاً للمبدأ الأول الفعلى ، ما دام كل ناقص إنما هو صادر عن الكمال ، لوجوب كون المبدأ الأول في غاية الكمال ، كما قال أرسطو في الإلهيات . وقد يقال إن الميولي ليست مخلوقة لأنها موجودة بالقوة فقط ، ولكن ليس ما يمنع من أن تكون الميولي مخلوقة بدون صورة : لأنه وإن كان كل

على أى موجود مخلوق أن يصدر شيئاً إلا من موجود سابق ، وهذا مناف لحقيقة الخلق .

على أن القديس توما الأكوبيني يرى أن حدوث العالم عقيدة إيمانية تعلم بالوحى فقط ، ويعتبر إثباتها بالبرهان . والسبب في ذلك أن مبدأ البرهان هو الحد بالماهية ؛ وكل شيء باعتبار حقيقة نوعه مجرد عن خصوص المكان والزمان ، ولذا يقال إن الكليات موجودة في كل أين وآن . وتبعاً لذلك فإنه لا يمكن أن يثبت بالبرهان حدوث الإنسان أو السماء أو الحجر . وكذلك لا يمكن البرهنة أيضاً على حدوث العالم من جهة العلة الفاعلة التي تفعل بالإرادة : لأن إرادة الله هي مما لا يمكن البحث عنه بالعقل ، اللهم إلا بالنظر إلى ما يريده الله بالضرورة المطلقة . ولكن من الواضح أن ما يريده الله بالنظر إلى المخلوقات ليس هو ما يريده بالضرورة المطلقة . « وإن إذن فإن حدوث العالم في الوجود - على حد قول القديس توما - أمر يعتقد بالإيمان ، ولا يثبت بالطريقة البرهانية أو العلمية . وفي اعتبار ذلك فائدة لم يدعى إثبات عقائد الإيمان بالبرهان لثلا يأتي في ذلك محجج غير قاطع ، فتكون داعية هزء الكفرة ، ظناً منهم بأننا إنما نتمسك بعقائد الإيمان ، استناداً إلى أمثل هذه الحجج » . (م ٤٦ ، ف ٢) .

والقديس توما الأكوبيني يضارب حجج القائلين بقدم العالم بحجج القائلين بحدوث العالم ، دون أن يفصل في المشكلة برأى قاطع . وهو يورد في هذا الصدد آراء لفلاسفة مختلفين كالقديس أوغسطين ، وابن سينا ، والغزالى ، ثم يختتم حديثه بقوله : « ولقائل أن يقول إن العالم ، أو على الأقل ، بعض المخلوقات (كالملاك ، لا الإنسان) قديم . ومطلوبنا هنا بالإجمال ما إذا كان بعض المخلوقات قديماً » . (المرجع نفسه ، م ٤٦ : ف ٢) .

(٥) مشكلة الشر :

يتعرض القديس توما الأكوبيني لمناقشة مشكلة الشر في موضع عديدة من كتابه « الجموعة اللاهوتية » ،

الشيء الواحد غير موجود من قبل بالكلية ثم يوجد بعد ذلك . وأما الرعم بوجود مسافة لامتناهية بين الوجود والعدم ، وأنه لا يمكن قطع مسافة غير متناهية ، فإنه زعم ناشئ عن توهם باطل : كأن بين المدوم والموجود وسطاً غير متنه . ومنشأ هذا التوهם الباطل تفسير الخلق بمنزلة تغير كائن بين طرفين .

والخلق فعل خاص بالله وحده : فإن المعلولات التي هي أعم يجب إسنادها إلى العلل التي هي أعم وأسبق ؛ والمعلول الأعم بين جميع المعلولات هو الوجود ، فلا بد إذن من أن يكون هو المعلول الخاص للعلة الأولى البالغة غاية العموم ، ألا وهي الله . وهنا يعارض القديس توما فيلسوفاً مثل ابن سينا الذي كان قد ذهب إلى أن الجوهر الأول المفارق للخلق من الله خلق جوهراً آخر بعده ، وجوهر العالم ، نفسه ، وأن جوهر العالم خلق هيولى الأجسام الساقطة . ورد القديس توما على هذا الرعم أن العلة الثانية الآلة لا تشرك في فعل العلة الأولى العالية ، اللهم إلا يمساعدتها لفعل الفاعل الأصيل على وجه التهيئة . ومعنى هذا أن العلل الثانية لا يمكن أن تخلق على الإطلاق ، لا بقوتها الخاصة ولا بوجه الآلة ، ولا سيما إذا كانت أجساماً ، لأن الجسم لا يفعل إلا بالمارسة أو التحرير ، وبالتالي فهو يقتضى في فعله موجوداً سابقاً يمكن ماسته وتحريكه ، وهذا مناف لحقيقة الخلق . ولما كان المفعول الخاص للخلق سابقًا على جميع ما سواه ، ألا وهو الوجود المطلق ، فيليس في وسع أى شيء غيره إذن أن يساعد على هذا المفعول بطريق التهيئة والآلية . وأما الرعم بأن الجوهر المحدد عن الهيولي يقدر أن يصنع جوهراً آخر يشابهه ، فإن رد توما الأكوبيني عليه أن الله هو وحده الموجود الذي يعد عين وجوده ، فيليس في وسع أى موجود مخلوق أن يصدر موجوداً ما على الإطلاق ، بل هو يستطيع فقط أن يخصص الوجود بهذا الموجود . وكذلك ليس في وسع الجوهر المحدد أن يصدر جوهراً آخر مجردآً يشابهـ له في وجوده ، ما دام من المستحيل

فـ «الأسماء الإلهية» : «إن الله حصل بنفسه على رؤية الظلام ، وإن كان لا يراه إلا من خلال النور». الواقع أن الله لا يعرف الشر بالعدم الموجود فيه ، بل بالخير المقابل لهذا الشر . وليس علم الله علة لشر ، بل هو علة للخير الذي به يعرف الشر . هذا إلى أن الشر ليس مقابلاً للذات الإلهية التي لا يتطرق إليها فساد بالشر ، بل هو مقابل لمعلومات الله التي يعرفها بذاته ، وعمرفتة ليابها يعرف الشرر المقابلة لها . وفضلاً عن ذلك ، فإن معرفة الشيء بغيره لا تكون معرفة ناقصة ، اللهم إلا إذا كان ذلك الشيء قابلاً لأن يعرف بنفسه . ولكن الشر ليس قابلاً لأن يعرف بنفسه ، لأن من حقيقته أنه عدم الخير ، وبالتالي فإنه لا يمكن أن يحد أو يعرف إلا بالخير .

ويعود القديس توما إلى مشكلة الشر في الفصل التاسع من المبحث ١٨ (الثامن عشر) فزراه يتساءل قائلاً : «هل يريد الله الشرر؟» . وهو يبدأ دراسته باستعراض آراء المؤيدين لهذه القضية ، فيقول إنه يظهر أن الله يريد الشرر ، لأنه يريد كل ما يحدث من الخير . وحدث الشرر خير ، لا من حيث هي شرر ، بل من حيث هي أحداث (أو وقائع تتسم بسمة الوجود) . وقد قال ديونيسيوس : «إن الشر يفيد لكمال العالم» ، كما ذهب القديس أوغسطين إلى أن «الجمال العجيب الكائن في العالم حاصل عن جميع الأشياء ، للدرجة أن ما يدعى فيه شرًا ، إذا أحسن ترتيبه وأحل محله ، من شأنه أن يضاعف من فضل الخيرات ، حتى لمنها لتغدو بالقياس إلى الشرر أشد إعجاباً وأبعث على الاستحسان» . ولما كان الله يريد كل ما من شأنه أن يعود على العالم بالجمال والكمال ، لأن هذا أخص ما يريد الله للمخلوقات ، فلا بد إذن من أن يريد الله الشرر . هذا إلى أن حدوث الشرر وعدم حدوثها متقابلان على سبيل التناقض . ولما كان الله لا يريد عدم حدوث الشرر ، وإلا للزم ألا تتحقق إرادته تماماً ، نظراً لحدث بعض الشرر بالفعل ، فلا بد إذن من أن يكون الله مريداً لحدث الشرر .

فزراه يتساءل في الفصل العاشر من المبحث الرابع عشر عما إذا كان الله يعرف الشرر . وهو يبدأ بمحنة بليبراد آراء المعارضين ، فيقول إن الظاهر أن الله لا يعرف الشرر ، بدليل أن أرسطيو يقول في كتاب «النفس» : إن العقل الذي ليس بالقوة لا يعرف العدم» . ولما كان الشر - كما قال القديس أوغسطين - هو عدم الخير ، ولما كان الله ليس بالقوة أصلاً ، بل دائماً بالفعل ، فقد ترتب على ذلك أن يكون الله غير عارف بالشرر هذا إلى أن كل علم إما أن يكون علة للمعلوم أو معلوم له ، وعلم الله ليس علة للشر ولا معلوماً له ، فهو إذن علم لا يتعلق بالشرر أصلاً . وفضلاً عن ذلك ، فإن الشيء لا يعرف إلا بشيء أو بمقابلة ، والله لا يعرف كل شيء إلا بذاته . ولكن ، لما كانت الذات الإلهية ليست شبيهـاً للشر ولا الشر مقابلـاً لها ، ما دام من الحال أن يكون ثمة شيء مضاد للذات الإلهية ، فإن من الواضح إذن أن الله لا يعرف الشرر . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ما لا يعرف بنفسه ، بل بغيره إنما يعرف معرفة ناقصة ، والشر لا يعرف من الله بنفسه ، وإلا لوجب أن يكون الشر في الله ضرورة ، ما دام المعروف لا بد من أن يحصل في العارف . ولو كان الشر يعرف من الله بغيره ، أي بالخير ، لكنه يعرف منه معرفة ناقصة ، وهذا محال ، إذ ليس لله معرفة ناقصة . وإذا فإن علم الله لا يمكن أن يتعلق بالشرر .

ثم يرد القديس توما على هذه الاعتراضات فيقول إن كل من يعرف شيئاً معرفة كاملة لا بد من أن يعرف كل ما يمكن أن يعرض لهذا الشيء . ولما كان هناك من بين الخيرات ما يمكن أن يعرض له الفساد بالشرر ، فإن من الواضح إذن أنه لا يمكن لله أن يعرف الخيرات معرفة كاملة اللهم إلا إذا عرف الشرر أيضاً . وكل شيء إنما يعرف بحسب حاله من الوجود . ولما كان وجود الشر إنما هو عدم الخير ، كان الله يعمرفه للخيرات إنما يعرف الشرر أيضاً ، كما يعرف الظلام بالنور . ولهذا فقد قال ديونيسيوس

ولا يندرج تحت نظام العالم ، اللهم إلا بالعرض ، أى باعتبار الخير المقارن له . وبمضي القديس توما الأكويين في مناقشة مشكلة الشر فيتسائل في الفصل الثالث : « هل الشر موجود في الخير وجوده في موضوع؟ » كما يتسائل في الفصل الرابع عما إذا كان من شأن الشر أن يفسد الخير كله؟ وهو يجيب على السؤال الأول منها بالإيجاب ، في حين نراه يجيز على السؤال الثاني بالسلب . وليس في وسعنا أن نأتي هنا على الأدلة التي يوردها القديس توما لتأييد هذا الرأي ، وإنما حسبنا أن نشير إلى اهتمامه بتفسير وجود الشر تفسيراً ميتافيزيقياً يتناسب مع نظريته الأنطولوجية العامة . ولا موضع للخلط هنا بين نظرية القديس توما في تبرير الشر ونظرية ليبيتس في التفاؤل المطلق : فإن القديس توما لا يتجاهل وجود الشرور ، ولا ينتهي مع البعض إلى القول بأنه « ليس في الإمكان أبدع مما كان ! » :

ولا يتوقف القديس توما عند دراسة الشر الطبيعي أو الشر الميتافيزيقي ، بل هو يمتد أيضاً إلى دراسة الشر الخلقي أو الشر الإرادي ، فنراه يقسمه إلى نوعين : الذنب ، والعقاب . وحقيقة الشر المتضمنة في الذنب أكبر من حقيقة الشر المتضمنة في العقاب : لأن نسبة الذنب إلى العقاب ليست كنسبة الاستحقاق إلى الثواب ، وإنما يختلف العقاب ليتجنب الذنب ، فالذنب إذن شر من العقاب . وأخيراً يتحدث القديس توما الأكويين في البحث التاسع والأربعين عن « علة الشر » ، فنراه يتسائل في الفصل الأول من هذا البحث عما إذا كان الخير علة للشر ، لكنه ينتهي إلى القول بأنه ليس للشر – بنحو ما من الأنجاء – علة ، اللهم إلا بالعرض ، « والخير إنما هو علة للشر بهذا المعنى » . ثم يتسائل فيلسوفنا في الفصل الثاني « عما إذا كان الخير الأعظم الذي هو علة الشر » ، لكنه يجيب على هذا التساؤل بقوله إن الله صانع الشر الذي هو العقاب ، لا الشر الذي هو الذنب . وأما في الفصل الثالث ، فإننا نجده يتسائل قائلاً : « هل يوجد شر واحد أعظم هو علة كل

ورد القديس الأكويين على هذه الاعتراضات أننا لا يمكن أن نقول إن الله يريد الشرور ، بدعوى أن ما هو شر في ذاته إنما يتوجه نحو خير ما ، فإن من الواضح أن الشر لا يتوجه إلى الخير بالذات ، بل بالعرض . ولنضرب لذلك مثلاً فنقول إن حدوث خير ما عن فعل الآثم إنما هو بغير قصده ، كما أن ظهور فضل الشهداء في احتمالهم اضطهاد الحكام الظالمين لم يكن من قصد هؤلاء الحكام . وأما القول بأن الشر يفيد لكمال العالم وجهاته ، فهذا أيضاً بالعرض ، كما مر في الاعتراض السابق . وأما الزعم بأن حدوث الشرور وعدم حدوثها حدان متقابلان على سبيل التناقض ، فإن ردنا عليه أن إرادة حدوث الشرور وإرادة عدم حدوثها ليسا متقابلين على سبيل التناقض ، لكون كل منهما موجباً . وإن إذ فإن الله لا يريد حدوث الشرور ، كما أنه لا يريد عدم حدوثها ، بل هو يريد السماح بحدوثها وهذا خير .

وأما في المبحث الثامن والأربعين فإننا نرى القديس توما يواجه مشكلة الشر في ذاتها ، فيتسائل في الفصل الأول من هذا المبحث عما إذا كان الشر طبيعة ، لكنه يجيب على هذا التساؤل بقوله : « إنه لا يمكن أن يكون الشر دالاً على وجود ، أو صورة ، أو طبيعة ما ... فالمراد بالشر عدم ما للخير ؛ وهذا الاعتبار يقال إن الشر ليس موجوداً ولا خيراً ، لأنه لما كان الموجود بما هو موجود خيراً ، كان رفع أحدهما رفعاً الآخر ». ومن الواضح هنا أن القديس توما يساير القديس أوغسطين في نظرته إلى الشر ، فيقول معه بأن الشر هو ضرب من العدم أو النقص أو الحرمان : حرمان من خير ما كان ينبغي أن يوجد في شيء ما من الأشياء . وليس معنى هذا أن القديس توما ينكر تماماً وجود الشر ، فإننا لزاماً في الفصل الثاني من هذا المبحث يسلم بأن الشر موجود في الأشياء ، معللاً وجوده بأن كمال العالم يقتضي التفاوت في الأشياء ، حتى تكتمل للعالم مراتب الخيرية . ولكن الشر لا يرجع إلى كمال العالم ،

شر؟» ، لكي يرد على هذا التساؤل بقوله إنه لا يجوز التسلسل في علل الشر ، بل يجب لرجوع الشرور كلها إلى علة خيرة يلزم عنها الشر بالعرض .

(و) مشكلة الحرية :

ما يشاء ، بدليل قول الرسول : «لأنى لست أفعل الخير الذى أريده ، بل الشر الذى لا أريده ..» (روميه ٧ : ١٩) . هذا إلى أن فى وسع صاحب الاختيار أن يشاء أو لا يشاء ، وأن يفعل أو لا يفعل ، فحن أنه ليس للإنسان مثل هذه القدرة ، بدليل قول الكتاب : «إنه ليس الأمر ملن يشاء ولا ملن يسعى» (رومية ٩ : ٦) ، مما يوحى بأنه ليس للإنسان مشيئة ولا سعي . وفضلا عن ذلك ، فإن المختار هو من كان علة نفسه ، وأما المتحرك من آخر فإنه ليس مختاراً (كما ورد في إيميات أرسطو) . والله حرك الإرادة ، بدليل قول سليمان الحكم في سفر الأمثال : «إن قلب الملك في يد رب ، وحيثما شاء ميله» (أمثال ٢١ : ١) وقول الرسول : «الله هو الذي يعلم فيكم الإرادة والعمل» (فيبني ٢ : ١٣) ، وإنما فإن الإنسان ليس مختاراً . وهناك اعتراض آخر ان : الأول منها يقرر أن المختار رب أفعاله ، في حين أن الإنسان ليس رب أفعاله ، بدليل قول النبي : «ليس للإنسان طريقه ، ولا للرجل أن يسد خطواته» (أرميا ١٠ : ٢٣) . فالإنسان إذن لا يملك اختياراً . وأما الاعتراض الثاني فإنه يساير أرسطو حين يقرر في كتاب «الأخلاق» : «أن كلاما إنما يرى الغاية بحسب كيفية الخاصة» (ك ٣ ب ٥) ، وليس ثقافة قدرتنا أن نتكيّف بهذه الكيفية أو تلك حسبنا ترزيده ، بل إنما نحصل لنا ذلك بالطبع . فتحن إذن لا ندرك الغاية بالاختيار ، بل بالطبع ...

ويرد القديس توما على هذه الاعتراضات فيقول إن الدليل على أن للإنسان اختياراً تلك الأوامر والنواهى والنصائح والتهديدات التي تفيض بها الكتب المقدسة ، فلولا حرية الإرادة لما كان هناك معنى للثواب والعقاب . الواقع أن من الأشياء ما يفعل دون حكم ، كالحجر الذى يتحرك إلى أسفل ، مثله في ذلك كثيل سائر الموجودات الأخرى التى لا تملك أى إدراك . ومنها ما يفعل بحكم غير اختياري ، كالشاة التى تحكم عند

محاول القديس توما أن يرد للإنسان اعتباره ، فزاه يؤكد أنه إذا كان الله قد خلق الإنسان على صورته ومثاله ، فما ذلك إلا لكي يصبح الإنسان - بدوره - «علة» . وهو يرى أننا لو أنكرنا على الخلوقات كل قدرة لإبداعية ، لكن في ذلك سوء فهم للخلق نفسه . وآية ذلك أن العالم الوحيد الذى يليق بالله كامل صالح ذى فاعلية خيرة إنما هو عالم من العلل الفاعلية الثانية . وقد شاء الجود الإلهي أن يمنع الحالات من القدرة ما تستطيع معه القيام بدورة حقيقى فعال في صميم الدراما الكونية ، وإن كانت فاعلية الخلقة فاعلية ثانوية عرضية ، لا فاعلية مستقلة أصلية . ولكن «الإنسان - كما يقول القديس توما - يتميز عن سائر الخلوقات غير الناطقة ، بكونه رب أفعاله ... ولا يقال أفعال إنسانية حقيقة إلا لما كان الإنسان ربأها . والإنسان إنما هو رب أفعاله بالعقل والإرادة ، وهذا يقال إن اختيار هو قوة الإرادة والعقل . وإنما فانتا حينما نتحدث عن أفعال إنسانية حقة ، فإنما تعنى تلك الأفعال الصادرة عن إرادة متعلمة . وأما كل ما يفعله الإنسان بما عدا ذلك ، فيجوز أن يقال عنه أفعال الإنسان ، لا أفعال إنسانية حقيقة ، ما دام هذا النوع من الأفعال ليس خاصاً بالإنسان من حيث هو إنسان . ولاخفى أن جميع الأفعال الصادرة عن قوة ما ، إنما تصدر عنها باعتبار موضوعها . وموضوع الإرادة هو الغاية والخبر . وإنما فإن جميع الأفعال الإنسانية لا بد من أن تكون لغاية ...» (الجزء الأول من القسم الثاني ، م ١ ، ف ١) .

وهنا قد يقال إن الإنسان ليس بذى اختيار : لأن كل ذى اختيار إنما يفعل ما يشاء ؛ والإنسان لا يفعل

وهنا يحق لنا أن نتساءل: على أي نحو يوفق القديس توماً بين «الحرية الإنسانية» من جهة و «الجبرية الالاهوتية» من جهة أخرى؟ ورد القديس توماً على هذا التساؤل بأن الله يريد كل أفعالنا ، وهو يريد لها على أن تكون بهذه الصورة أو تلك ، ولكن يريد لها في الوقت نفسه حرية . فالله يريد مثلاً أن يتحقق هذا الفعل المعن بطلق حرفي ، وهذا المعنى يكون فعلي مراداً من قبل الله كما هو ، ولكن فعل في الوقت نفسه قد أريد حراً ، فهو إذن فعل حرفي واقع الأمر . وإنما يفعل عكس ما يفعله ، ولتكن قدرة على الاختيار ، وبالتالي فإنها أفعالى أنا بوجه ما من الوجوه .

ولكن هذه النظرية التي أطلق عليها مؤرخو الفلسفة اسم «نظرية التحديد الطبيعي المقدر» أو نظرية «التعيين الطبيعي السابق» إنما تجعل من إرادتنا الحرة مجرد مشيئات ضرورية يتحققها الله فيما وينا . ومن هنا فقد تسأله البعض عن معنى الحرية في مثل هذه النظرية ، ما دامت الجبرية الإلهية هي التي ت يريد من الأزل شتى أفعالنا الحرة المرادة . أليس في مثل هذا الرأي مجرد عود ضمني (إن لم نقل عوداً صريحاً) إلى الجبرية الالاهوتية ، بل تضحيه تامة بالحرية الإنسانية على مذبح القدر الإلهي ؟

بيد أن القديس توماً الأكونيني يعود فيحاول أن يقدم لنا فكرة معقولة عن الحرية الإنسانية بالاستناد إلى تحليل نفسي لمضمون الإرادة . وهنا نجد أنه يقرر أن الأمر الوحد الذي يلزم الإرادة حقاً إنما هو الخير المطلق أو السعادة الفضلى . وذلك لأن الإرادة بمجرد ما تمارس نشاطها ، فإن ثمة شيئاً لا بد من أن تريده بالضرورة ، وليس في إمكانها سوى أن تريده ، وهذا الشيء إنما هو «الخير المطلق» الذي يستطيع وحده أن يشع سعادتها

رؤيتها للذنب بوجوب الهرب منه حكماً طبيعياً غير اختياري ، مثلها في ذلك كمثل سائر البهائم الأخرى التي لا تحكم عن قياس بل بالغريرة الطبيعية . وأما الإنسان فإنه يفعل بحكم : لأنه يستطيع عن طريق القوة المدركة أن يحكم بوجوب طلب شيء أو الهرب منه . وليس هذا الحكم من قبيل الغريرة الطبيعية ، بل هو ضرب من القياس المنطقى . وإنما الإنسان إنما يفعل بحكم اختياري ، ما دام في وسعه أن يفعل عكس ما يفعله ، وما دام نطقه إنما يتعلق بالمحكمات المتقابلات ، كما يتضح من الأقىسة الجدلية ، والحجج الخطابية .. الخ . ولئن كانت الشهوة الحسية – لدى الإنسان – خاضعة للنطق ، إلا أنها تستطيع أن تخالفه في شيء ما باشتهاها لخلاف ما يرشد إليه النطق . وليس المراد بكلام الرسول عن ضعف الإرادة البشرية أن الإنسان لا يشاء ولا يسعى أصلاً ، بل المقصود أن اختياره لا يكفى لذلك ، ما لم يتحرك ويقصد من الله . وليس ضرورياً للاختيار أن يكونختار هو العلة الأولى لنفسه ، كما ليس يلزم لكون شيء علة لآخر أن يكون علة الأولى . حقاً إن الله هو العلة الأولى الحركة لسائر العلل الطبيعية والإرادية ، ولكنه بتحريكه للعال الإرادية لا يزيل كونها أفعالاً إرادية ، بل بالأحرى يقرر ذلك لها ، لأنها إنما يفعل في شيء بحسب خاصيتها . هذا إلى أن المدد الإلهي لا يقدح في حرية الإرادة ، بل هو يعينها على تحقيق مشيئتها . وأما القول بأن لكل إنسان طبعه الذي عمل عليه اختياره ، فإن القديس توماً يرد عليه بقوله إن الميول البشرية جمياً خاضعة لحكم النطق خضوع الأدنى للأعلى ، فالطبع لا يتنافى مع وجود الاختيار . وما دام في وسع الإنسان دائماً أن يحدد موقفه من الكيفيات الواردة إليه من خارج ، فسيظل في استطاعته دائماً أن يزيل تأثيرها عليه ، وبالتالي فإنه ليس في هذا ما يتنافى مع قدرة الإنسان على الاختيار . (م ٨٣ ، ف ١) .

٤ — الأثر الخالد لكتاب «المجموعة اللاهوتية» في تراث الإنسانية

أما بعد ، فقد حاولنا أن نقدم للقارئ صورة سريعة لأهم القضايا الفلسفية التي ناقشها القديس توما الأكويني بمجموعه اللاهوتية . ولئن كنا قد ضربنا صفحًا عن الكثير من نظرياته في النفس ، والعقل الفعال ، والمادة والصورة ، والقوة والفعل ، والجواهر والعرض ، والذكر والتذكرة ، والوجود والماهية ، وتصنيف درجات الوجود ، والأفعال الأخلاقية ، والقانون الطبيعي والقانون الوضعي . . . الخ ، إلا أنها قد عمدنا إلى إبراز المخور الفلسفى الأساسى الذى دار حوله معظم تفكيره . وربما كانت الفكرة الأساسية التى تعد بمثابة مفتاح لكل فلسفة القديس توما إنما هي فكرة «التبعة دون ما عبودية» ، بمعنى أن في العالم علاً ثانية واقعية ، ولكنها ليست أشياء ضرورية واجبة بذاتها . والحق أن القديس توما الأكويني قد رد للإنسان (أو للخلية كلها) اعتباره (أو اعتبارها) ، ولكنه لم يرد للإنسان هذا الاعتبار إلا في الله وله . ولهذا فقد أطلق الفيلسوف资料人français المعاصر جاك ماريستان على نزعة القديس توما الإنسانية اسم «النزعة الإنسانية المتمركة في الله» : *humanisme théocentrique* . وعلى حين أن الكثيرون من الفلاسفة المسيحيين السابقين كانوا يعتبرون الخلاق (وعلى رأسها الإنسان) مجرد أدوات أو عامل عرضية *causes occasionnelles* توما ينسب إلى الموجودات فاعالية حقيقة باعتبارها علاً ثانية ، مؤكداً أن في إنكار كل قدرة إبداعية على المخلوقات انتهاكاً من قدر الخالق نفسه . وليس رفض القديس توما لفكرة الأفلاطونيين الجدد في «الصدور» سوى مجرد دفاع عن الإنسان (وباقى الموجودات الأخرى) باسم نظريته الخاصة في «الخلق» . فليست الفلسفة التوماوية إذن مجرد «فلسفة طبيعية» *naturalisme* .

اللامتناهية . ولكن لما كانت الخبرات التي تعرض لها في هذا العالم إنما هي بالضرورة خبرات نسبية لا تخلو من أوجه نقص ، فإن شيئاً لا يمكن أن يلزم الإرادة أو أن يحملها على العمل بالضرورة . ومعنى هذا أنه لما كانت الضرورة الوحيدة التي تقتضي الإرادة على الفعل إنما هي السعادة القصوى ، فإن الإرادة حررة بالقياس إلى كل شيء آخر ، أعني بالنسبة إلى كل ما عدا هذا الخبر المطلق . وبما أنه لا وجود لهذا الخبر المطلق في عالمنا الراهن ، ما دامت السعادة القصوى أمراً ممتنعاً في عالم ناقص مليء بالشرور والتعاسة ، فإن الإرادة إذن حررة بصفة عامة .

وأما عن موقف القديس توما من هذه الحرية البشرية المحمددة ، فهذا ما يتضح لنا من حديثه عن «حرية عدم التجدّد» *liberté d'indétermination* . وهو يقول هنا إن الإرادة تجد نفسها في حالة تردد أمام كل خير ناقص تلتقي به ، لأنها قد تنظر إلى ما فيه من جانب خير فتنصر له ، أو قد لا ترى إلا ما فيه من جانب شر فتشعر عليه . وما يحمل الإرادة على رؤية هذا الجانب دون ذاك ، إنما هو نظرها العقلى الذى يترتب عليه حكمها العملى : وتبعاً لذلك فإن الفعل الحر عند القديس توما إنما هو ثمرة مشتركة للعقل والإرادة معاً : لأن كل تصريح لإرادى إنما هو وحدة مشتركة قوامها سيطرة الإرادة على الحكم العملى ، أو بعبارة أصح ، تحديد العقل للإرادة في مجال العلية الموضوعية ، وتحديد الإرادة للعقل في مجال العلية الفاعلية . وهكذا ينتهى القديس توما الأكويني إلى القول بأن حريتنا إنما تنحصر في سيطرتنا على أحکامنا ، وسيطرتنا على أحکامنا إنما تنحصر في سيطرتنا على انتباها . وستردد أصداء هذه النظرية من بعد عنده واحد من الفلاسفة الديكارترين المشهورين ألا وهو الفيلسوف资料人français مالبرانش *Malebranche* .

القصد في هذه الفلسفة أن الوجود سابق دائمًا ، فهو متقدم على الماهية ، ما دامت التجربة تدلنا على أن ثمة شيئاً ، وإمكان هذا الشيء إنما هو شاهد على وجود «واجب الوجود» .

بيد أن بعض خصوم القديس توما الأكويني قد وجدوا في فلسفته مجرد تمرد على التقليد الأفلاطوني (أو على الأفلاطونية الحديثة بصفة خاصة) من أجل العودة إلى أرسطو . وليس من شك في أن القديس توما قد أخذ الكثير عن الفلسفة المشائية ، ولكن من المؤكد أيضًا أنه قد انتقد أرسطو في أكثر من موضع ، فضلاً عن أنه كان على علم بأن أرسطو لم يقل بالكثير من الآراء التي نسبها هو إليه . وربما كان الأدنى إلى الصواب أن نقول إن الفكر الأرسططاليسي قد استمر ، وتطور تطوراً مشروعاً ، على يد القديس توما الأكويني ، فكان مذهبه اللاهوتي بمثابة استمرار وترق المذهب أرسطو الكوفي . وهكذا جاءت فلسفة القديس توما الميتافيزيقية فكانت بمثابة تصحيح لنزعة أرسطو الطبيعية المتطورة ، كما جاءت النزاعات التوماوية الحديثة فكانت بمثابة امتداد لهذه الأرسططاليسيّة المعدلة إلى العصور الحديثة نفسها .

وهنا قد يتحقق لنا أن نتساءل عما دفع بفلسفه ممتازين من أمثال جلسون وماريتان إلى الرجوع بالفلسفة الحديثة نحو توما الأكويني . وقد تكفل جاك ماريتان بالرد على هذا التساؤل في كتاب قيم له بعنوان : «من برجمون إلى القديس توما» (سنة ١٩٤٤) ، فحاول أن يظهرنا على الجوانب الإنسانية الخالدة في فلسفة القديس توما ، وكشف لنا عمما في هذه الفلسفة من واقعية ، وعقلية ، وجودية . وقد بين لنا ماريتان في هذه الدراسة العميقه كيف نجح القديس توما في تحقيق ضرب من التصالح أو التوافق بين العقل والسر le mystère في صميم قلب الوجود ، وكيف استطاع أن يجعل من الفلسفة استمراً

على غرار فلسفة أرسطو ، بل هي فلسفة طبيعية إنسانية تحرص دائمًا على تأكيد « عليه الإنسان » .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد اتسمت نزعة القديس توما الإنسانية — كما لاحظ بعض المؤرخين — بصبغة وجودية ، بدليل أن الفلسفة التوماوية قد اعتبرت «الوجود» سابقاً على كل ما لدينا عنه من «أفكار» . والحق أن القديس توما لم يتخذ نقطة انطلاقه من «الماهيات» ، بل من «الوجود» نفسه . ولن يست المشكلة الفلسفية الأولى في نظره سوى مشكلة التعبير عن ماهية الوجود في حدود مفهومه أو بالفاظ معقوله .

ولعل هذا هو السبب في ثورة الفلسفة التوماوية على الدليل الوجودي (أو الأونطولوجي) الذي اصطنعه القديس أنسالم من قبل في البرهنة على وجود الله : إذ بينما يقرر هذا الدليل أن في وسعنا أن ننتقل من فكرة «الموجود الكامل» إلى تقرير «وجود» هذا الموجود الكامل بالفعل ، نجد أن القديس توما يؤكد — على العكس من ذلك — أن «الوجود» (لا فكرة الوجود) سابق على الماهية . ولا تنحصر المشكلة الميتافيزيقية عند القديس توما في استخلاص «الوجود» من طائفه من «الأفكار»، بل هي تستلزم الانطلاق من واقعة الوجود نفسها ، باعتبارها الحقيقة الأولية أو الواقعة الأولى ، من أجل العمل على التعبير عنها من بعد في عبارات تصورية أو حدود متعلقة . وحين يقول الفيلسوف إن ثمة وجوداً ، فإنه إنما يعبر عن حقيقة معروفة لدينا بالتجربة : لأن وجود شيء إنما هو واقعة معطاة لنا تجريبياً . ولن يست مهمه الفيلسوف سوى العمل على إيضاح ذلك الشيء ، وبيان الشروط التي يفترضها وجوده . ومن هنا فإن الفلسفة التوماوية تعلق على الدليل الكوفي (أو الكوسموولوجي) أهمية كبرى : نظراً لأننا نبدأ في هذا الدليل من واقعة كون الوجود معطى لنا تجريبياً ، لكي تستنتج من حدوث الموجودات أو إمكانها ، ضرورة «واجب الوجود» . وبذلت

يبين لنا كيف أن «اللطف» la grâce (أو النعمة الإلهية) استمرار لحالة الفطرة (أو الطبيعة) ، لا قضاء عليها ، وكيف أن النشاط البشري (أو الفعل الإنساني) ثبّيت للدّعائم ملوكوت الله على الأرض ، لا تمرد عليه .. وحسب توما الأكويني فخرًا أن يكون بعض فلاسفة القرن العشرين أنفسهم قد شعروا مرة أخرى بالحاجة إلى التّماسُ أسباب اليقين عنده !

٥ — نصوص مختارة من المجموعة اللاهوتية^(١)

أ— (يناقش القديس توما الأكويني قضية وجودانية الله ، فيتساءل في الفصل الثالث من المبحث الحادى عشر قائلاً : «هل الله واحد؟» ، ثم يعرض بادئ ذى بدء لشكوكه أو الإشكالات التي تثار حول هذا الموضوع فيقول :

«... يظهر أن الله ليس واحداً ، فقد قيل في الرسالة الأولى للقديس بولس إلى أهل كورنثوس (٨ : ٥) : «قد وجد كذلك آلة كثرون وأرباب كثرون». هذا إلى أن الواحد الذي هو مبدأ العدد لا يجوز حمله على الله : إذا لا يحملكم على الله ، كما أنه لا يجوز أن يحمل عليه الواحد المساوٍ لل موجود ، نظراً لأنه يتضمن عدماً ، وكل عدم إنما هو نقص ، والنقص لا يليق بالله . وإذا فلا ينبغي القول بأن الله واحد.

ولكن ثمة نصاً آخر يعارض ذلك ، ألا وهو قول الكتاب (في سفر التثنية) : «اسمع يا إسرائيل : إن الرب إلها إله واحد» (٦ : ٤).

والخواب أن يقال إن كون الله واحداً ثابت من ثلاثة أمور :

أما أولاً : فن بساطته . واضح أن ما يكون به الشيء شخصياً لا يجوز صدقه بحال على كثرين :

(١) اعتمدنا في هذه الترجمة على الأصل اللاتيني، مع الاستعانة بالترجمتين الفرنسية والערבية.

لللاهوت ، مع ربطها ربطاً عقلياً بالحكمة المسيحية . ونحن نعرف كيف بدأ ماريتان حياته الفلسفية بالثورة على الحدس البرجسوني ، فليس بدعاً أن نراه يعود إلى منطق القديس توما بصر امته العقلية . ولكن «المنطق» الذي التقى به ماريتان عند القديس توما ليس هو ذلك المنطق الأرسسيطاليسي الصرى ، بل هو ذلك المنطق التوماوي الأونطاولوجي ، بما فيه من تحديد لراتب الوجود ، أو ما فيه من تصنيف لأنواع الموجودات . والظاهر أن روح ماريتان المنطقية قد وجدت في الفلسفة التوماوية إشباعاً لمليها إلى التصنيف : فإن الفلسفة التوماوية ترتفع من الطبيعة إلى ما بعد الطبيعة ، لكن لا تثبت أن ترقى إلى التصوف ، متدرجة في هذا الانتقال عبر سلم منطقى من المراتب الوجودية . وليس من شك في أن هذه «الطبوبغرافيا» الكاملة لمناشط الروح البشرية قد بدت لماريتان (وغيره من أنصار الحركة التوماوية الجديدة) بمثابة خريطة دقيقة للمعرفة .

ولكن ربما كان العامل الفيصل في رجوع الكثيرين إلى القديس توما إنما هو الرغبة في بعث الميافيزيقا من مرقدتها ، لكن تقوم بدورها الفعال في ميدان النشاط الفلسفى . وأصحاب هذا الاتجاه يريدون للقديس توما أن يتحدث إلى معاصرتهم باللغة التي يفهمونها ، فهم محاولون أن يخلصوا الأونطاولوجيا التوماوية من بعض الشوائب التي لم تعد تتفق مع العلم الحديث ، لكن يقدموها لأبناء عصرهم فلسفة تكاملية تتکفل بحل كل مشكلات الإنسان المعاصر . وربما كان من بعض أفضال القديس توما على الفكر الفلسفى — فيما يقول هولاء — أنه قد أظهرنا على أن الإنسان ليس فكرة ، وإنما هو شخص يحيا في الكون ، ويوجد أمام الله . ولا بد من تحقيق التواصيل بين الإنسان والكون والله ، فإذا كان لنا أن نقدم للوجود صورة متسقة متكاملة . وقد حاول القديس توما — في كتابه الضخم «المجموعة اللاهوتية» — أن يقدم لنا هذه الصورة ، فاستطاع أن

السيارة وغيرها من النجوم أو كلا من أقسام العالم أيضاً آلة . والرسول يعقب على هذا الاعتقاد بقوله : « لكن لنا إله واحد . »

وجوابنا على الإشكال الثاني أن الواحد من حيث هو مبدأ العدد لا يحمل على الله ، بل على ما يقوم وجوده في المادة فقط ، لأن الواحد الذي هو مبدأ العدد من جنس الرياضيات التي يكون وجودها في مادة ، وإن تجرد عن المادة بالاعتبار . وأما الواحد المساو للوجود فهو شيءٌ لم يُحْمَلْ لوجوده بالمادة . ولنْ لم يكن في الله عدم ما ، إلا أنه حسب طريقة تصورنا لا يعرف لدينا اللهم إلا بطريق العدم^(١) والتزير . ومن هنا فإنه لا يمتنع أن يحمل عليه بعض ما يقال بطريق العدم ، ككونه غير جسمى وغير متناه ، وبالمثل يقال عليه إنه واحد . . . »

(المجموعة اللاهوتية ، م ١١ ، ف ٣)

ب - (يعرض القديس توما الأكوياني لمناقشة مشكلة قدم العالم (أو حدوثه) في البحث السادس والأربعين ، فيتساءل في الفصل الأول قائلاً : « هل مجموع الخلوقات قديم ؟ ») ، ثم يتعرض لدراسة الشكوك التي تثار حول هذه المشكلة فيقول :

« . . . يظهر أن مجموع الخلوقات المعروض الآن بالعالم ، لم يكن له ابتداء ، بل هو قديم : لأن كل ما كان لوجوده ابتداء ، فإنه قبل أن يوجد كان ممكناً الوجود ، وإلا لكان وجوده مستحيلاً . فإذاً لو كان لوجود العالم ابتداء ، لكن قبل ابتدائه ممكناً الوجود . والممكن الوجود إنما هو المادة التي هي بالقوة ، بالنسبة إلى الوجود الذي يكون بالصورة ، وبالنسبة إلى الالا وجود الذي يكون بالعدم . فلو كان لوجود العالم ابتداء وكانت المادة قبل العالم . ولا يمكن وجود المادة دون

(١) كلمة « العدم » هنا إنما تعنى « السلب » فهي مستعملة هنا بالمعنى المنطقي .

لأن ما به سقراط إنسان يجوز صدقه على كثرين ؛ وأما ما هو به هذا الإنسان ، فلا يجوز صدقه إلا على واحد فقط . فإذاً ، لو كان سقراط إنساناً مما هو به هذا الإنسان ، لامتنع وجودناس كثرين كما يمتنع وجود سقراطين كثرين . على أن الأمر كذلك بالنسبة إلى الله : لأن الله هو عن طبيعته ، فهو إذن في الآن نفسه إله ، وهذا إله . وإذاً يمتنع وجود آلة كثرين .

وأما ثانياً : فمن عدم تناهى كماله ، فإن الله مشتمل في ذاته على كل كمال الوجود ، ولو كان هناك آلة كثرون ، لوجب أن يتميزوا فيما بينهم ، فيصدق على الواحد شيء لا يصدق على الآخر . ولو كان الأمر كذلك ، لكان أحدهم عادماً لكمال ما ، ومن كان فيه عدم فهو ليس كاملاً على الإطلاق . وإذاً فإن من الحال أن يكون هناك آلة كثرون . وهذه فإن الفلاسفة المتقدمين حينما وجدوا أنفسهم مضطربين إلى القول بمبدأ غير متناه قالوا بمبدأ واحد فقط .

وأما ثالثاً : فمن وحدة العالم . والشاهد أن جميع الكائنات مرتبة فيما بينها ، لانتفاع بعضها ببعض . والأمور المتباعدة لا يمكن اتفاقها في ترتيب واحد ، ما لم تكن مرتبة من واحد : لأن سوق الكثير إلى ترتيب واحد من قبل واحد ، أولى منه من قبل كثير ، إذ الواحد علة للواحد بالذات ، وأما الكثير فيليس علة للواحد إلا بالعرض ، أي من حيث هو واحد من وجه ما وإذاً فلما كان الشيء الأول غاية في الكمال ، وأولاً بالذات لا بالعرض ، وجوب أن يكون الأول السائق جميع الأشياء إلى ترتيب واحد واحداً فقط ، وهذا هو الله :

وإذاً فإن جوابنا على الإشكال الأول هو أن القول بألة كثرين قد نشأ عن ضلال بعض الناس الذين كانوا يعبدون آلة كثرين معتقدين أن الكواكب

بحسب قوة الله الفعلية ، وكما نقول عن شيء ما إنه ممكّن على وجه الإطلاق ، لا باعتبار قوّة ما ، بل من مجرد نسبة الحدود الغير متناقضة ، بحسب مقابلة الممكّن للمستحيل . . .

هذا إلى أن ما له قوّة على الوجود دائمًا ، فإنّه لا يكون — منذ حصوله على تلك القوّة — موجودًا تارة وغّير موجود تارة أخرى ، وأما قبل حصوله عليها فإنّه لم يكن موجودًا . وإنّ فإن تلك الحجّة التي أوردها أرسطيو في كتاب السماء لا يلزم عنها على الإطلاق ألا يكون لوجود غير الفاسدات ابتداء ، بل يلزم عنها أنه لم يبتدئ وجودها بالطريقة الطبيعية التي يبتدئ بها وجود الكائنات وال fasadat . . .

وفضلاً عن ذلك ، فإن المعلول لا يصدر عن العلة الفاعلة بالطبع بحسب صورتها فحسب ، بل هو يصدر أيضًا عن الفاعل بالإرادة بحسب الصورة السابقة في تصوّره ، والمعينة منه . وإنّ كان اللهمنذ الأزل علة كافية للعالم ، إلا أنه لا يلزم عن ذلك جعل العالم صادرًا عنه ، اللهم إلا بحسب ما استقر في سابق تحديد إرادته ، يعني أن تحصل له الوجود بعد الالوّجود ليكون بذلك أوضح دلالة على صانعه .

هذا إلى أنه متى وجد الفعل لزم عنه المفعول ، بحسب اقتضاء الصورة التي هي مبدأ الفعل : وما يسبق تصوّره وتحديده في الفواعل الإرادية يعتبر كالصورة التي هي مبدأ الفعل . فإذاً ليس يلزم عن فعل الله القديم أن يكون مفعوله قدّماً ، بل أن يكون على حسب ما أراده الله ، أي أن تحصل له الوجود بعد الالوّجود (المجموعة اللاهوتية ، م ٤٦ ، ف ١)

ج - (يهم القديس توما الأكويني بمشكلة الشر ، فزاه يعرض لها بالبحث في البحث الثامن والأربعين من «المجموعة اللاهوتية» ، تحت عنوان عام هو : «في تمييز الأشياء على وجه الخصوص» . وهو يتسائل

الصورة : فإن مادة العالم مع الصورة هي العالم . وإنّ يلزم أن يكون العالم قد وجد قبل ابتداء وجوده ، وهذا محال . . .

ثم إنّه ليس من شأن ما له قوّة على الوجود دائمًا أن يكون تارة موجودًا وتارة أخرى غير موجود ، لأنّ مدة دوام أي شيء إنما تكون على قدر مبلغ قوّته . وكلّ ما لا يقبل الفساد يملك القوّة على الوجود دائمًا ، ما دامت قوّته لا تنحصر في زمان محدود الأمد . وإنّ ليس من شأن ما لا يقبل الفساد أن يكون تارة موجودًا وتارة أخرى غير موجود . وكلّ ما لوجوده ابتداء إنما يكون موجودًا تارة وغير موجود تارة أخرى . فإذاً ليس من شأن ما لا يقبل الفساد أن يكون لوجوده ابتداء . ولما كان في العالم أشياء كثيرة غير قابلة للفساد كالأجرام السماوية وجميع الجواهر العقلية ، فقد ترتب على ذلك ألا يكون لوجود مجموع العالم ابتداء . . .

(ويمضى القديس توما الأكويني في سرد الأدلة المؤيدة لقدم العالم بشيء من التفصيل إلى أن يقول . . .) إذا فرضت العلة الكافية فرض المعلول : لأن العلة التي لا يلزم من وجودها وجود المعلول علة ناقصة محتاجة إلى الغير في وجود المعلول . والله علة كافية للعالم ، غائية باعتبار خيريته ، ومثالية باعتبار حكمته ، وفاعلية باعتبار قدرته . وإنّ فلما كان الله قدّماً ، كان العالم قدّماً أيضًا .

هذا إلى أن ما كان قدّماً ، فإن مفعوله قديم أيضًا . وفعل الله هو عين جوهره الذي هو قديم . فالعالم إذن قديم أيضًا .

(ثم يحاول القديس توما بعد ذلك تفنيده هذه الاعتراضات - على طريقته المعروفة في الرد على كافة الشكوك - فيقول :)

حقاً إنه قبل أن يوجد العالم كان ممكناً أن يوجد ، ولكن لا يحسب القوّة الانفعالية التي هي الهيولي ، بل

أن يفقد الخبرية ، مما يترب عليه أن يفقدها أحياناً . وحقيقة الشر قائمة بأن شيئاً يفقد الخبر . فإذاً واضح أن الشر موجود في الأشياء كالفساد سواء بسواء ، لأن الفساد أيضاً شر ما .

«إذن جوابنا على الاعتراض الأول أن الشر بعيد عن الموجود مطلقاً ، وعن اللاموجود مطلقاً : إذ أنه ليس ملكرة ولا نفياً صرفاً ، بل هو عدم خاص . وعلى الثاني أن الموجود يقال على ضربين : كما ورد في الإلهيات فيقال أولاً «موجود» كما يدل على كينونة الشيء بحسب انقسامه إلى عشر مقولات ، وبهذا المعنى يكون الموجود مساوياً للشيء . وعلى هذا النحو لا يمكن أن يكون عدم ما موجوداً ، وبالمثل لا يمكن أن يكون الشر موجوداً .

ويقال ثانياً «موجوداً» لما يدل على صدق القضية القائم في التركيب ، ويعبر عنه بلفظ «هو» ، وهذا هو الموجود الذي يقع في جواب : «هل هو» . وبهذا المعنى نقول إن المعنى هو في العين ، وبالمثل كل عدم خاص . وعلى هذا النحو يقال للشر أيضاً موجود . وقد جهله البعض هذا التفصيل ، والاحظوا أن بعض الأشياء يقال عنها إنها شريرة ، كما لاحظوا أنه يقال أيضاً أن الشر هو في الأشياء ، فظنوا أن الشر شيء ما .

«جوابنا على الإشكال الثالث أن الله والطبيعة وكل فاعل إنما يفعل ما هو أكثر خيرية في الكل ، لا ما هو أكثر خيرية في كل جزء على حدة ، اللهم إلا إذا كان ذلك بالنظر إلى نظام الكل . والكل الذي هو مجموع الخلوقات يكون أكثر خيرية وأوفر كمالاً إذا كان فيه من الأشياء ما يمكن أن يفقد الخبرية ، بل ما يفقدها أحياناً ، دون أن تمنعه الله من ذلك . والسبب في ذلك من جهة أن من شأن العناية الإلهية ، لا أن تنقض الطبيعة ، بل أن تحافظ عليها ، كما قال ديونسيوس في كتاب الأسماء الإلهية ؟ ومن مقتضيات طبيعة الأشياء أن ما يمكن أن يفقد شيئاً يفقده أحياناً . ومن جهة

في الفصل الثاني من هذا البحث قائلاً : «هل الشر موجود في الأشياء» ؟ وهذا نص حديثه :)

«... يظهر أن الشر ليس موجوداً في الأشياء : لأن كل ما يوجد في الأشياء إما شيء ما ، أو عدم شيء ما ، وهو اللاموجود . وقد قال ديونسيوس في الأسماء الإلهية «إن الشر بعيد عن الموجود ، وهو أيضاً أبعد عن اللاموجود» . فالشر إذن لا وجود له أصلاً في الأشياء .

«هذا إلى أن الموجود والشيء متساويان : فلو كان الشر موجوداً ما في الأشياء ، للزم أن يكون شيئاً ما ، وهذا مناف لما مر بنا في الفصل السابق .

«وفضلاً عن ذلك ، فإن الأكثر بياضاً هو ما كان أخلاً عن السواد ، كما جاء في كتاب الجدل ، وبالمثل الأكثر خبرية أيضاً ما كان أخلاً عن الشر . والله يفعل دائماً ما هو أكثر خبرية بأعظم جدأً مما تفعل الطبيعة . ولإذن فإن الأشياء المبدعة من الله لا يوجد فيها شيء هو بمثابة شر .

«لكن يعارض ذلك أنه لو كان الأمر كما ذكر ، لانتفت جميع النواهي وشى ضروب العقاب التي لا تتعلق إلا بالشرور .

«والجواب أن يقال إن كمال العالم يقتضي التفاوت في الأشياء لتكميل به جميع مراتب الخبرية . وللخبرية مرتبتان : إحداهما ما بها يكون الشيء من الخبرية بحيث لا يمكن أصلاً أن يفقدها ، والأخرى ما بها يكون الشيء من الخبرية بحيث يمكن أن يفقدها . وهاتان المرتبتان موجودتان أيضاً في الوجود نفسه ، لأن من الأشياء ما لا يمكن أن يفقد وجوده كغير الفاسدات ، ومنها ما يمكن أن يفقده كال fasdas . وتبعاً لذلك فإنه كما أن كمال العالم لا يقتضي وجود موجودات غير فاسدة فحسب ، بل يقتضي أيضاً وجود موجودات فاسدة ، فكذلك يقتضي أن يكون من الأشياء ما يمكن

فإنه يسند إلى الله على أنه علته . وهذا واضح في الأشياء الطبيعية والإرادية ، فقد مر في الفصل السابق أن فاعلاً من حيث يصدر بقوته صورة يلحقها فساد ونقص ، يصدر بقوته ذلك الفساد والنقص . واضح أن الصورة المقصودة من الله بالأصلية في المخلوقات هي خير نظام العالم . وقد مر فيها سلف أن نظام العالم يتضمن أن يكون فيه ما يمكن نقصه ، بل ما ينقص أحياناً . وتبعاً لذلك فإن الله بتسبيبه في الأشياء خير نظام العالم يسبب فيها الفساد بطريق اللزوم وبالعرض كقوله في سفر الملوك : «الرب يحيي ويميت». وأما قوله في سفر الحكمة : «إن الله لم يصنع الموت» فالمراد به أنه لم يصنعه كأنه مقصود بالذات . ونظام العالم يرجع إليه أيضاً نظام العدل الذي يتضمن معاقبة الأئمة . وإذاً فإن الله هو صانع الشر الذي هو العقاب ، لا الشر الذي هو الذنب ..

... وعلى ذلك فإن جوابنا على الاعتراض الأول أن هاتين الآيتين تشاران إلى شر العقاب لا شر الذنب . وجوابنا على الاعتراض الثاني أن معلول العلة الثانية الناقصة يسند إلى العلة الأولى الغير ناقصة ، باعتبار ما له من الكينونة والكمال ، لا باعتبار ما فيه من النقص ؛ كما أن كل ما في العرج من حركة فهو متسبب عن القوة الحركة ، وأما ما فيه من العوج فليس عن القوة الحركة ، بل عن التواء الساق ، وبالمثل ، كل ما في الفعل الشيرير من الكينونة والفعل إنما يسند إلى الله على أنه علته ، وأما ما فيه من النقص فهو ليس متسبباً عن الله ، بل عن العلة الثانية الناقصة .

ويرد على الاعتراض الثالث بأن غرق السفينة إنما يسند إلى الربان على أنه علته ، من حيث لا يفعل ما يتطلب لنجاة السفينة . وأما الله فإنه لا يهم فعل ما هو ضروري للنجاة ، وبالتالي فإن الله ليس هنالك أدلة مماثلة » .

(المجموعة اللاهوتية م ٤٩، ف ٢)

آخر ، فإن الله هو من تمام القدرة بحيث أنه يقدر أن ينتزع من الشر خيراً ، كما قال القديس أوغسطين في أنكرونيدون . وإذاً فإنه لو لم يسمح الله بوجود شر ما ، لارتفاعت خبرات كثيرة : فلو لا فساد الماء لما تولدت النار ، ولو لا مقتل أحmar لما حفظت حياة الأسد ، ولو لا ظلم الباقي لما ظهر عدل الله وصبر المحتمل » .

د - (يتعارض القديس توما للدراسة مشكلة الصلة بين الله والشر فيحاول أن يناقش القائلين بأن الله هو علة الشر ، مبتدئاً بعرض آرائهم ، فيقول :

.... يظهر أن الخبر الأعظم الذي هو الله إنما هو علة الشر ، ففي سفر أشعيا يقول الله : «أنا رب وليس آخر ؛ أنا مبدع النور ، وخالق الظلمة ، وبمحري السلام ، وخلق الشر». وفي سفر عاموس يقول النبي : «أم يكون في المدينة شر ولم يفعله رب؟» .

هذا إلى أن معلول العلة الثانية يرجع إلى العلة الأولى . والخبر هو علة الشر كما مر في الفصل السابق . فإذاً لما كان الله علة كل خير ، يلزم أن كل شر هو من الله أيضاً .

وقد ورد في الطبيعتيات أيضاً أن علة نجاة السفينة وغرقها شيء واحد بعينه : والله هو علة نجاة جميع الأشياء ، فهو إذن علة كل هلاك وشر :

لكن يعارض ذلك قول أوغسطين في كتاب ٨٣ «أن الله ليس صانع الشر ، لأنه ليس علة الميل إلى الوجود» .

والجواب أن يقال إن الشر القائم بنقص الفعل يتسبب دائماً عن نقص الفاعل والله ليس فيه نقص ، بل هو الكمال الأعظم . فإذاً الشر القائم بنقص الفعل أو المتسبب عن نقص الفاعل لا يمكن أن يسند إلى الله باعتباره علته . وأما الشر القائم بفساد بعض الأشياء